



منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين

خطر الضم بحكم الأمر الواقع - ماذا بعد لفلسطين؟

٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩

مقر الأمم المتحدة، نيويورك

موجز الرئاسة

عُقد منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين "خطر الضم بحكم الأمر الواقع: ماذا بعد لفلسطين؟" في نيويورك في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وقبل المنتدى العام، عقدت اللجنة، في ٣ نيسان/أبريل، مشاورات مغلقة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني من فلسطين وإسرائيل وجميع أنحاء العالم.

وجمع المنتدى خبراء فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين وممثلين عن السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني لتناول مسألة الاحتلال وسياسات وتدابير الضم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتأثيرها على قابلية تطبيق حل الدولتين وعلى آفاق التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وأذكى المتحاورون الوعي بتدابير الضم الإسرائيلية التدريجية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، وسلطوا الضوء على الاستراتيجيات العملية والقابلة للتطبيق لوضع حد لها. ووفر المنتدى للخبراء ومنظمات المجتمع المدني منبرا قيما للدعوة بغية إرشاد السياسات والعمل الدبلوماسي بشأن قضية فلسطين.

وفي الجلسة الافتتاحية، أشار الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، أوسكار فرنانديس - تارانكو، الذي يمثل الأمين العام أنطونيو غوتيريش، إلى أن بعض القرارات الأولى التي اتخذتها المنظمة تهدف إلى حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وذكر أن المشكلة تدخل في صميم ميثاق الأمم المتحدة، الذي يقضي بأن ضم أرض دولة أخرى أمر غير مقبول. وأضاف أن الفلسطينيين قد عانوا من الاحتلال الذي طال أمده وأن عملية السلام قد توقفت، مع استمرار الحوادث الأمنية والاستفزازات في تصعيد الوضع في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقال إن نشوب نزاع جديد سيكون مدمرا بالنسبة للشعب الفلسطيني، ملاحظا الأزمة الإنسانية في غزة والتعبئة العسكرية من جانب حماس وغيرها من الجماعات المسلحة.

وشدد على أن الوحدة الفلسطينية أمر أساسي لتكون فلسطين مستقرة سياسيا واقتصاديا، فرحب بالجهود الدؤوبة التي تبذلها مصر بغية مواصلة الحوار مع الفصائل الفلسطينية وحث إسرائيل على رفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع. وأشار إلى أن بناء المستوطنات الإسرائيلية، في الأرض الفلسطينية المحتلة، يمضي بلا هوادة، مشددا على أن المستوطنات تعد غير قانونية بموجب القانون الدولي. وقال إن الطرفين يجب أن يتفاديا الإجراءات الانفرادية التي تقوض حل الدولتين - فهو

السييل الوحيد لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتحقيق السلام الدائم لإسرائيل. واستشهد بالأمين العام فأكد أنه "ليس هناك خطة بديلة" وأن طرفي النزاع مدينان لمواطنيهما، وكذلك للأجيال المقبلة من الإسرائيليين والفلسطينيين بكسر حلقة العنف.

وقال رئيس اللجنة، السفير شيخ نيانغ (السنغال)، إن تنامي المستوطنات الإسرائيلية قد عمق تجزؤ الأرض الفلسطينية وجعل تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ أكثر صعوبة. وأضاف أنه، مع أن قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) قد دعا إلى وقف بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد تفرّز بناء أكثر من ٣٠٠٠ وحدة سكنية في المنطقة جيم بالضفة الغربية. وبناء على ذلك، دعا إسرائيل إلى وقف بناء المستوطنات غير القانونية ووقف عمليات هدم المباني الفلسطينية. وفضلا عن ذلك، لاحظ أن أي تحركات أحادية لتغيير الطابع السياسي والديني والثقافي للقدس - وهي مدينة مقدسة للأديان الثلاثة - من شأنه أن يضر بقضية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وشدد على أن جميع هذه المسائل المعلقة لا ينبغي تناولها إلا في إطار مفاوضات الوضع النهائي، مضيفاً "أنا سنواصل الدفاع عن هذه الأهداف حتى تكون هناك دولة فلسطينية، جنباً إلى جنب مع إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها". كما دعا القادة الفلسطينيين إلى المشاركة البناءة في عملية المصالحة وحل المأزق السياسي الحالي. وأكد أن المجتمع الدولي يجب أن يتخلى عن "موقف المتفرج الذي يغض الطرف عن لامبالاة إسرائيل تجاه مسائل السلام الأوسع نطاقاً". ويجب على الدول الأعضاء أن تُحمّل إسرائيل المسؤولية عن أفعالها، وذلك بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ووصف المراقب الدائم عن دولة فلسطين، السفير رياض منصور، الإحباط الهائل الذي يعيشه الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية بسبب المأزق الدبلوماسي والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة. وقال إن احتلال إسرائيل غير المشروع للأرض الفلسطينية الذي طال أمده وقيامها ببناء المستوطنات غير القانونية يجب أن ينتهيا، معرباً عن الأسف إزاء عدم إحراز تقدم من جانب إسرائيل في عملية السلام. وكرر المقترحات الفلسطينية الداعية إلى عملية جماعية بقيادة مجلس الأمن ودعا المجتمع الدولي إلى حشد الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ توافق آرائه العالمي بشأن حل الدولتين وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأهاب بالدول الأعضاء عدم انتظار "خطة كبرى" بشأن حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ودعا إلى إيجاد سبل عملية لتنفيذ إرادة المجتمع الدولي. وذكر أن هذه الحلول يمكن أن تشمل الخيارات القانونية في المحكمة الجنائية الدولية أو على الصعيد الوطني، بغية إرغام إسرائيل على قبول التزاماتها بموجب القانون الدولي. وتقع على عاتق الفلسطينيين أيضاً التزامات، تشمل إنهاء الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية. وأعرب، في هذا الصدد، عن الامتنان لمصر على مساعدتها. واستدرك بالتشديد على أنه، عندما يتعلق الأمر بالاحتلال الإسرائيلي، "فلن يرفع الشعب الفلسطيني الرايات البيض، ولن يستسلم أبداً".

وتكلمت في الجلسة الافتتاحية أيضاً وزيرة خارجية إندونيسيا، ريتنو مارسودي، فأشارت إلى التدابير الأحادية غير المسبوقة التي اتخذتها مؤخرا السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك احتجاز الإيرادات الضريبية الفلسطينية والتوسيع المستمر للمستوطنات غير القانونية. وقالت إن "ثمة ضما تدريجياً غير إنساني بحكم الأمر الواقع يتكشف أمام أعيننا"، مضيفة أن للدول الأعضاء دوراً بالغ الأهمية نظراً إلى أن الشقاق قد شلّ مجلس الأمن. وذكرت أن القضية الفلسطينية تندرج في صميم السياسة الخارجية

بلدها وأن إندونيسيا ستستمر في إثارة هذه المسألة، بما في ذلك أثناء رئاستها للمجلس في شهر أيار/مايو ٢٠١٩ عندما تنظم اجتماعاً "بصبغة آريا" بشأن المستوطنات.

وانتقلت إلى تناول الحالة الإنسانية في الأرض المحتلة، فأشارت إلى أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تواجه مرة أخرى سنة حافلة بالتحديات في عام ٢٠١٩ وأعلنت أن إندونيسيا ستضعف مساهمتها السنوية في الميزانية الأساسية للأونروا. ولاحظت أن مهمة مساعدة الفلسطينيين تقع على عاتق المجتمع الدولي، ودعت إلى الاعتراف بفلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة.

وخلال حلقة النقاش الأولى، بعنوان "من الاحتلال إلى الضم - الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة"، وصف بعض المتكلمين السبل والوسائل التي تتبعها إسرائيل في تنفيذ سياسة الأمر الواقع، إن لم يكن بحكم القانون، في ضم الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرها. ويشمل ذلك تدابير إبقاء غزة منفصلة عن الضفة الغربية - بخلق أزمة إنسانية من صنع الإنسان من خلال حصار إسرائيل لها - و "تهويد" القدس الشرقية، وترسيخ وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وسن قوانين على غرار قوانين "الفصل العنصري".

وعلى الصعيد الدولي، تدفع الحكومة الإسرائيلية بفكرة أن الأرض المحتلة في "الحروب الدفاعية" تعود إلى المنتصر، في انتهاك صارخ للقانون الدولي المنطبق والقواعد الدولية المنطبقة، من قبيل ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ورغم أن إسرائيل تعرب علناً عن استعدادها للتفاوض بشأن مستقبل الضفة الغربية، فقد اتخذت خطوات عديدة لإثبات المطالبة بالسيادة، مثل السيطرة على المياه وإعادة تشكيل طرق النقل لفائدة سكان المستوطنات الإسرائيلية على حساب السكان الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني.

وذكر أن القيادة الإسرائيلية الحالية قد أوجدت، عن طريق إجراءاتها خلال العقد الماضي، إرثاً موجهاً ضد حل الدولتين وإنشاء وضع يتسم بـ "الانفصال وانعدام المساواة" في أفضل الأحوال، حيث ستواجه أي قيادة سياسية، حتى إن كانت مختلفة، صعوبة في التغلب عليه. وعلى سبيل المثال، فقد ظل تطوير المشاريع الأثرية والمواقع السياحية في الأرض المحتلة يُمنح لمنظمات إسرائيلية متطرفة، تستبعد الفلسطينيين على نحو منهجي وتطرح سرداً قومياً يهودياً صرفاً.

وبالنسبة للفلسطينيين، ففي حين أن التركيز على حل الدولتين ربما يكون قد أسفر عن حالة التناسي التي يعيشونها حالياً، فإن حل دولة واحدة حقيقية يتمتع فيها جميع سكانها بالحقوق المدنية - على النحو الذي كانت ترتبه منظمة التحرير الفلسطينية أصلاً - ليس خياراً، لأن إسرائيل لن تقبل بأي نتيجة لا تضمن استمرار التفوق اليهودي سياسياً واقتصادياً، ومن المرجح أن يُصوّر حل دولة واحدة كأنه دعوة إلى تدمير إسرائيل.

ومع تحول الاحتلال إلى ضم للأراضي، أو "احتلال-ضم"، فقد حان الوقت لإعادة التفكير في افتراض أن الاحتلال المستمر غير مستدام بحسبما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويبدو أن اليمين الإسرائيلي المتنامي مرتاح للحالة الراهنة، مع إنكار الحقوق الفلسطينية والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. وما زال المجتمع الدولي يمارس لعبة "الداما الدبلوماسية" بينما تمارس إسرائيل لعبة "الشطرنج الدبلوماسي".

وتساءل البعض عن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمواطنة العالمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ودعوته لها إلى أن تتميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم إسرائيل والأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فأشير إلى ممارسة راسخة في القانون الدولي تقضي بعدم مشاركة الأطراف الثالثة للسلطات القائمة بالاحتلال في الجوانب الاقتصادية وبضرورة التأكيد في هذه المرحلة على واجب الدول الثالثة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن واتفاقيات جنيف. وذهب آخرون إلى أن إسرائيل قوية جدا، من الناحية التكنولوجية والاقتصادية، مما يجعلها غير متأثرة بأي شيء من قبيل المقاطعة العالمية، حتى لمستوطناتها. ودُكر، فضلا عن ذلك، أن أي مقاطعة شاملة لإسرائيل ستُربط بسهولة بمعاداة السامية وما يتصل بذلك من قوانين تمييزية في ألمانيا النازية، وستُستخدم لحشد سكان إسرائيل وحلفائها.

ونظرت حلقة النقاش الثانية، بشأن "اتخاذ المجتمع الدولي خطوات عملية وقابلة للتنفيذ من أجل وقف الضم"، في مختلف الخطوات العملية والقابلة للتنفيذ القائمة على القواعد القانونية الدولية والتي يمكن أن تساعد في وقف الضم التدريجي للأراضي الفلسطينية والإسهام في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وشدد المتكلمون على أنه يجب أن تكون هناك عواقب تترتب على خرق القانون الدولي. ولما كانت الأنشطة التجارية غير منفصلة عن الأثر السياسي، فقد قدم مشروعون أيرلنديون مشروع قانون في البرلمان يسعى إلى حظر استيراد وبيع السلع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية بالأرض المحتلة، وهي أول مبادرة من نوعها في الاتحاد الأوروبي.

وبهذا التشريع، تسعى أيرلندا إلى إعمال القواعد الأساسية للقانون الدولي على نحو مجدٍ والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي القائم. وسعى مشروع القانون إلى معالجة الانفصال الجوهري بين المجالين الوطني والدولي، حيث أُدبنت المستوطنات مرارا باعتبارها غير قانونية، ولكن مع التغاضي عن استمرار تقديم الدعم المالي وتحقيق الأرباح لها. وفي حالة الاتحاد الأوروبي، فقد أدى ذلك إلى استيراد الكتلة سلعا من المستوطنات الإسرائيلية بقيمة تزيد على ١٥ ضعفا مقارنة بما يُستورد من دولة فلسطين. وبغض النظر عن الإشارة السياسية السيئة التي يرسلها هذا الأمر، فإن له أيضا تأثيرا ملموسا على قدرة دولة فلسطين على تطوير اقتصاد فاعل. ويسعى البرلمان الأيرلندي من ثم إلى إيجاد تعهد ملزم في مجالي الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الحكومة الأيرلندية لديها شواغل بشأن مدى توافق هذا القانون مع القانون التجاري للاتحاد الأوروبي، فإن من قدموا مشروع القانون واثقون من أن الالتزامات المتنافسة بحقوق الإنسان لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستغلب على أي عقبات محتملة من هذا القبيل.

وجرى التشديد على أن المبادرة الحالية في برلمان أيرلندا يمكن، وينبغي، أن تكملها مبادرات عديدة أخرى، وذلك على سبيل المثال في العالم العربي وفي أفريقيا، أي في أوساط الدول الأعضاء التي تدعم علنا حقوق الشعب الفلسطيني.

وشدد المتكلمون أيضا على ضرورة التحلي باليقظة إزاء أي إشارات تدل على تدابير وممارسات الضم الجارية؛ فإذا انتظر المجتمع الدولي الضم الرسمي بحكم القانون "سيكون الأوان قد فات". وتمثل كل خطوة لمواصلة ترسيخ وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة وزيادة سيطرتها على حياة الفلسطينيين نقطة انطلاق على طريق الضم. وقد ظل طول أمد الاحتلال الإسرائيلي يتجسد دوما في قدرته على القيام بتغييرات تدريجية طفيفة تضي دون أن يلحظها أحد وترتكز على إجراءات قانونية معقدة.

وإشراك المحاكم الإسرائيلية يمكن أن يكون حاسماً لوقف الضم وإجبار النظام السياسي - العسكري على مواجهة التناقضات المتأصلة فيه. كما دُعي، في الوقت نفسه، إلى إشراك دول ثالثة في الجهود القانونية والدبلوماسية الرامية لتذكير إسرائيل بحدود القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذه الإجراءات من شأنها أن تبعث إشارة هامة إلى إسرائيل بشأن 'الخطوط الحمراء' للمجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بالضم وانتهاكات حقوق الإنسان.

وتمثل وسائل الإعلام أيضاً أداة قوية، لأن الطبقة السياسية والعسكرية في إسرائيل تستجيب عندما يثبت أن منظور عرض سياساتها بغيض. والبطش المتواصل والحديث العهد بأصوات المجتمع المدني التي تسلط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وتدعو إلى اتخاذ إجراءات لوقفها - في إسرائيل وخارجها - يعد دليلاً على أن هذه المناقشات قد أصبحت خطيرة وأخذت تؤثر على قدرة إسرائيل على التصرف مع الإفلات من العقاب. وقد كان لمنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل تأثير على التصور العام للاحتلال، من خلال استخدام لغة أكثر دقة (مثل "قوانين المصادرة" عند الإشارة إلى قوانين التنظيم).

وفي حين أن استخدام المحاكم الإسرائيلية لمكافحة الانتهاكات ينطوي على خطر يتمثل في إرساء سوابق سيئة ومواصلة ترسيخ السياسات الضارة، وكذلك إضفاء الشرعية على نظام قانوني ظل يقدم غطاءً لسياسات الاحتلال، فيمكن رفع قضايا منتقاة بعناية وبصورة استراتيجية لإجبار الدولة الإسرائيلية على كشف سياساتها والرد على ادعاءات انتهاكات القانون الدولي. وعلى هذا النحو، فإن هذا الخيار يوفر أداة للمجتمع الدولي لكي يبلور استراتيجيات أخرى لمكافحة تلك السياسات.

وينبغي تذكير إسرائيل بالالتزامات التي قطعتها هي نفسها بموجب اتفاقات أوسلو، والتي لا تزال بالغة الأهمية، وإلزامها باحترامها. ولتحقيق ذلك، يمكن للإجراءات الاقتصادية التي يتخذها المجتمع الدولي أن تسفر عن نتائج في هذا الصدد. وفي الوقت الراهن، فإن إسرائيل هي المستفيدة من الاحتلال وليس هناك ما يدعوها إلى مغادرة الأرض الفلسطينية المحتلة. ولن تشعر بعبء الاحتلال ما لم تكن هناك مقاومة من داخل الأرض المحتلة مقترنة بمقاطعة دولية للمستوطنات. واحتج البعض بأن هذا الإجراء الأخير يمكن، إذا دعت الضرورة، أن يُصعد إلى مقاطعة كاملة لإسرائيل.

وفي هذا السياق، سيكون دور مجلس الأمن موضع تساؤل خطير. وإذا لم تتمكن الأمم المتحدة من التصرف، فمن شأن قراراتها أن تصبح بلا معنى.

* * *

* * * ملاحظة: يمثل هذا الموجز محاولات لتقديم صورة شاملة عن مداولات المنتدى. وستنشر شعبة حقوق الفلسطينيين في الوقت المناسب تقريراً مفصلاً، بما في ذلك الأسئلة المحددة التي جرى تناولها خلال المناقشات التفاعلية.